واقع الدولة الليبية في الدفع نحو اقتصاد المعرفة

■ أ. هاجر علي الشبلي* ■ أ. محمد توفيق الجاير *

● تاريخ استلام البحث 2022/01/14م ● تاريخ قبول البحث 06 /2022/02م

■ **الملخص:**

هدفت هذه الدراسة وباستخدام المنهج الاستقرائي إلى تسليط الضوء على واقع الدولة الليبية في الدفع نحو اقتصاد المعرفة، وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تدعم تحول الدولة الليبية نحو الاقتصاد الجديد، توصلت الدراسة ومن خلال استقراء العديد من الدراسات والأدبيات التي تناولت هذا الموضوع إلى نتيجة مفادها أن الدولة الليبية سعت جاهدة نحو التحول المعرفي لبناء اقتصاد قائم على تنمية مجموعة البحث والتطوير رغم إهمالها لمجموعة الحوافز الاقتصادية ناهيك عن انعدام الاستقرار السياسي والأمني والانقسام المؤسسي، كذلك اتساع الفجوة المعرفية والتي تحول دون تطبيق تحول أمثل ناجم عن غياب ثقافة الإنتاج وسيادة ثقافة الاستهلاك بالمجتمع وهذا ما يبرر الانخفاض المستمر في مؤشرات الاقتصاد المعرفي للدولة الليبية مقارنة بالدول العربية بشكل عام والدول المجاورة بشكل خاص، كما وقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من الصعوبات لإجراء التقييمات التي تتناول قياس مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالدولة الليبية نسبة إلى شح الدراسات والتقارير الصادرة ولصعوبة استجلاب البيانات من المراكز البحثية والمؤسسية ذات العلاقة.

أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر دخل الدولة وتهيئة المناخ الاستثماري في الطاقات المتجددة استنادا للموقع الاستراتيجي للدولة الليبية، والتركيز على التنمية البشرية وخلق رأس مال بشري قائم على المعرفة بالتدريب والتطوير المستمر، وتخصيص جزء من الإنفاق العام على البحث والتطوير والابتكار وتهيئة المناخ الاستثماري أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كذلك أوصت الدراسة بإدماج ثقافة الإنتاج في المناهج التعليمية واستحداث قوانين وتشريعات تدعم مجموعة الحوافز الاقتصادية.

● **الكلمات المفتاحية:**اقتصاد المعرفة ، الدولة الليبية، رأس المال البشري.

* باحثة وموظفه بديوان المحاسبة Email: aliabdelkader.hager92@gmail.com
** باحث وموظف في وزارة المالية Email: mohamed210493@gmail.com

Abstract:

Using an inductive approach, this research sought to shed light on the Libyan state's progress toward a knowledge economy, as well as to provide ideas to aid the Libyan state's transition to a new economy.

The research, by extrapolating many studies and literature that dealt with this subject, concluded that the State of Libya has strived towards a knowledge transformation to build an economy based on the development of the group of research and development, despite its neglect of the set of economic incentives, not to mention "let alone" the political and security instability and institutional partition.

As well as the widening of the knowledge gap, which prevents the implementation of an optimal transformation as a result of the absence of a culture of production and the dominance of a culture of consumption in society, which justifies the Libyan state's continuous drop in indicators of the economy of knowledge in comparison to Arab countries in general and neighboring countries in particular.

The study also discovered that there are numerous challenges in conducting assessments that deal with measuring the indicators of the Libyan state's knowledge economy due to a lack of studies and reports issued, as well as the difficulty in obtaining data from relevant research and institutional centers.

The study recommended diversifying the state's sources of income and creating an investment climate in renewable energies based on Libya's strategic location, focusing on human development and creating human capital based on knowledge through training and continuous development, allocating a portion of public spending to research, development, and innovation, and creating an investment climate for small and medium enterprises.

The research also suggested incorporating production culture into school curricula, as well as originating rules and regulations that promote a system of economic incentives.

Keywords: knowledge economy, Libyan state, human capital

■ المقدمة

يتميز اقتصاد المعرفة بتنامي الأهمية النسبية للأنشطة المستندة على المعارف بما يساعد على تسارع الابتكار والتطور التقني، حيث بات هذا التوجه المستحدث القائم على

المعرفة بالتشكل مع طلائع الألفية الجديدة في الدول المتقدمة والدول النامية الصاعدة، وبخلاف النظرية الكلاسيكية التي ظهرت خلال القرن الثامن عشر أعطت النظرية الحديثة القائمة على المعرفة أهمية كبرى للتقدم التكنولوجي والمعرفي كأساس لدعم النمو الاقتصادي إلى جانب عنصري رأس المال والعمل.

ولعل من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذا التوجه المستحدث أعطى أهمية كبرى لتكثيف الاستثمار المعرفي كتوجه أمثل لزيادة القدرة التنافسية واستدامة النمو الاقتصادي في عالم يتسم بدرجة عالية من العولمة واندماج الأسواق.

■ **مشكلة الدراسة**

يقوم اقتصاد المعرفة على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، الأمر الذي جعل الدول المتقدمة من ضمنها دول عربية تتبوّأ مستويات عالية مكنتها من الانتقال باقتصاداتها إلى تطبيق النظرية الاقتصادية الحديثة، فالاتجاه صوب اقتصاد المعرفة والابتكار هو فكرة حان وقتها، والعلاقة بين المعرفة والابتكار (وبالتبعية بالإنتاج) لا جدال فيها، وبقدر ما أن الإنتاج محفز للاقتصاد، فإن التعليم يعد ركيزة أساسية لاقتصاد المعرفة، ورغم التزام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسياسة التعليم ورغم تضاعف معدلات الالتحاق بالتعليم العالي إلا إن اتساع فجوة التطبيق وإدماج مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة لازال قائما رغم التقدم التكنولوجي المحرز، وتأسيسا على ما سبق تعالج الورقة الإشكالية التالية:

- ما هو مدى تبني الدولة الليبية لاقتصاد قائم على المعرفة استنادا لمؤشرات تقييم مراحل التطور؟ كما ينبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:
- ما هو مدى التزام الدولة الليبية بمتطلبات البنية الأساسية في الدفع نحو اقتصاد المعرفة؟
- ما هو مدى التزام الدولة الليبية بمتطلبات محسنات الكفاء في الدفع نحو اقتصاد المعرفة؟
- ما هو مدى التزام الدولة الليبية بعوامل الابتكار والتطوير في الدفع نحو اقتصاد المعرفة؟

■ **أهمية الدراسة**

تتجسد أهمية الدراسة في الآتي:

1. تعزيز القدرة التنافسية من خلال الإسهام في توليد ونشر واستثمار المعرفة ودمجها في السياسات العامة للدولة الليبية.
2. تسليط الضوء على أهمية ودور المعرفة في تعزيز اقتصاد الدول ومواكبة تغيرات العولمة.
3. تسليط الضوء على استراتيجيات مواجهة العوائق والتحديات التي تحول دون التنمية ومواكبة التوجهات الاقتصادية الحديثة.

■ **أهداف الدراسة**

تجسدت أهداف الدراسة في الآتي:

1. التعريف باقتصاد المعرفة وإبراز مكوناته.
2. عرض التجربة الليبية أنموذجا كدولة نامية في استحداث واتباع مثل هذه المفاهيم.
3. عرض مؤشرات وقراءات لنتائج تقارير البنك الدولي والدراسات المختصة في الوقوف على معطيات الشأن الليبي في هذا الجانب.

■ **فرضية الدراسة**

قامت الدراسة على فرضية مفادها، أن اتساع فجوة التطبيق وادماج مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة لازال قائما رغم التقدم التكنولوجي المحرز في اقتصادات الدول العربية النامية، والتركيز على الدولة الليبية أنموذجا في قياس مستوى التطبيق استنادا لمؤشرات تقييم مراحل التطور.

■ **منهجية الدراسة**

قامت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال مسح الأدبيات السابقة التي تعرضت إلى اقتصاد المعرفة، كذلك استقراء وتحليل التقارير الصادرة عن البنك الدولي والمراكز البحثية المختصة وما تحتويه من مؤشرات ودلائل تسهم في الوقوف على واقع الحال.

■ **الدراسات السابقة**

(**حسام عيسى حمدان، 2009**)، **المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية – سوريا أنموذجا** تناولت الدراسة واقع الحال في دولة سوريا والملامح الرئيسية لاقتصاد المعرفة وصولا إلى نتيجة مفادها أن التطبيق لمثل هذه المفاهيم لازال جزئيا ويجرى بشكل متقطع بالشركات العاملة لدى الاقتصاد السوري، برغم الخصائص التي تنفرد بها الدولة السورية من موقع جغرافي استراتيجي بموارد طبيعية، ونخب علمية، وكفاءات مهنية وطاقات بديلة.

(**صادق علي طعان، 2009**)، **الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية** قامت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي باستعراض العديد من المباحث التي من شأنها أن تسلط الضوء على واقع الاقتصاد المعرفي في إحقاق التنمية الاقتصادية، توصلت الدراسة وبعد التحليل واستعراض العديد من الدراسات في هذا الشأن إلى نتيجة مفادها أن المعرفة وقود للتنمية الاقتصادية وأنها سوف تستمر وتبقى المحرك الأساسي لرقي الفرد والمجتمع وتحكم تطوره، إذا فالمعادلة والعلاقة بين التنمية والمعرفة محسومة لصالح التكامل فلا تنمية بدون معرفة ولا معرفة بدون تنمية، كلا الطرفين قائم على الآخر.

(**محمد أنس أبو الشامات، 2012**)، **اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية** ركزت هذه الدراسة على التوجهات والخطط الوطنية التنموية التي وضعتها الدول العربية لاستحداث التوجه نحو اقتصاد المعرفة، حيث أظهرت نتائج الدراسة من خلال الاستقراء والتحليل للعديد من المؤشرات أنها لازالت مستهلكة للمنتجات المعرفية بشكل كبير مقارنة بنسب الإنتاج المعرفي، مما يؤكد ضرورة التركيز على الإنتاج المعرفي لمواكبة سير التطور في نسق النظرية الحديثة للاقتصاد المعرفي، الكفيل بحل المشكلات التي تعرقل مسار التنمية.

(**محمد جبار طاهر الشمري، 2012**)، **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي – مصر أنموذجا** جاءت هذه الدراسة إلى إبراز مكونات اقتصاد المعرفة وتسليط الضوء على نظرية النمو الحديثة في الاقتصاد المعرفي، واعتماد مصر أنموذجا خلال هذه الدراسة كدولة نامية في هذا المجال، وعرض وتحليل المؤشرات المختصة بتأثيرات اقتصاد المعرفة

على الإنتاج المحلي والتكنولوجيا والقوى العاملة.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن دولة مصر سعت جاهدة للدخول في خضم التطورات التكنولوجية الحاصلة والابتعاد عن حالة العزلة التي تعاني منها غالبية الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق مستويات عالية من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الرفع من القدرة الإنتاجية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

(**هبة عبد المنعم، سفيان قعلول،** 2019)، **اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية** أشارت هذه الورقة بوضوح إلى أن المؤشرات التي ترصد وضع المعرفة في العالم العربي في ارتفاع مستمر، وأن هناك العديد من الدول العربية التي تستمر في المضي نحو اقتصاد المعرفة استنادا لمؤهلات تميزها عن غيرها، إضافة لكون هذا التحول التدريجي يخلق فرصا للتكامل الاقتصادي العربي في الدعم نحو تحول البلدان العربية نحو اقتصادات المعرفة، من خلال خلق معادلات تقضي بتكامل كل من الدول العربية التي تمتلك رأس المال المعرفي والدول العربية التي تمتلك البنية الأساسية الممكنة لهذا التحول.

■ **مرتكز الدراسة**

قامت الدراسة على أساس استقراء المؤشرات التي من شأنها أن تسهم في فهم طبيعة الاقتصاد الليبي من حيث مدى توفر البنية الأساسية الممكنة لاستحداث هذا التوجه، وذلك استنادا إلى تحليل الدراسات الواردة سابقا والتي لم ترد ولكن تم الاعتماد عليها عند تحليل المؤشرات واستعراض الإطار النظري لاقتصاد المعرفة.

■ **الإطار النظري للدراسة**

خلال عام 1977 قدم كل من «مارك بورات»، و «مايكل روبين» إسهاما نظريا علميا متكاملا عما سمي في وقته بالاقتصاد الجديد، حاولا من خلاله قياس وتقدير حجم هذا الاقتصاد ووصفاه عبر أبحاثهما باقتصاد المعلومات (عبد المنعم، قعلول، 2019)، توالت الدراسات ومن بينها كذلك دراسة «جوزيف ستيجلتز» الرائد في مجال اقتصاد المعرفة والحاصد على العديد من الجوائز في هذا المجال الذي اهتم من خلاله بدراسة طبيعة التحول الذي من المفترض أن تشهده السياسات الحكومي في إطار التحول نحو اقتصاد المعرفة.

من هذا المنطلق أصبح نمو الاقتصاد في الدول المتقدمة والتنمية البشرية المستدامة فيها قائم في الأساس على التقانة في الإنتاج ونشر المشاركات في المعرفة والتأسيس لبنى تحتية تحاكي التقانة المعلوماتية باعتبارها أداة تمكينية تتيح المعالجات المنطقية للبيانات الضخمة (سلطان، 2018). كما وفي سياق الواقع المعاش في الدول النامية والمؤثر بشكل مباشر على دافعية الإنجاز أدى إلى انغلاق قصور مدى الرؤية بما أثر سلبا على إحقاق الاستفادة القصوى من الاقتصاد المعرفي (**الشمري**، 2012).

● **المبحث الأول:**

الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة

أِشار العديد من البحاث إلى كون اقتصاد المعرفة ينمو ويتطور بسرعة وعلى نطاق واسع كتوسع خصائصه وتجذر مبادئه في مواجهة النظرية الكلاسيكية للاقتصاد (الشمري، 2012)، وهو الاقتصاد القائم على عنصر أساسي في العملية الإنتاجية وهي المعلومات، فالمعلومات والتكنولوجيا المعلوماتية هي التي تشكل وتحدد معالم هذا الاقتصاد ومجالاته وفرص انتشاره.

● **مفهوم اقتصاد المعرفة**

يشير مصطلح اقتصاد المعرفة إلى التوجه نحو الاقتصاد الواعي والمفتوح، والذي من خلاله ظهرت العديد من المفاهيم الجديدة والمغايرة للنظرية التقليدية منها مفهوم المعرفة الإنتاجية، ورأس المال الفكري، والمعلوماتية، وتفكيك التحليل (طعان، 2009)، حيث يمثل اقتصاد المعرفة التوجه المتنامي نحو آفاق التكامل العالمي مما يخضعه لقوانين الاقتصاد العالمي المفتوح، وهنا كانت النتيجة مغايرة عن النظرية التقليدية في الانتقال من المفهوم المحلي إلى العولمة بفضل عصر المعرفة، الذي حدّ من مفاهيم الاحتكار على الأسواق وجعل للجميع حقا في الاطلاع والمشاركة والتحول من النمطية إلى التنوع ومن الانغلاق إلى الانفتاح.

هذا وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتصاد المعرفة بأنه «الاقتصاد القائم على المعرفة المتميزة والمستندة على إنتاج واستخدام وتوزيع المعارف والمعلومات

والاستثمارات ذات التقنية العالية والصناعات ذات التقنية الحديثة وتحقيق مكاسب في الإنتاجية المرتبطة بها» (OECD، 1996).

إن اقتصاد المعرفة هو "الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علميا ومعرفيا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي" (الهاشمي، العزاوي، 2007، ص27)، الأمر الذي يشير لأهمية كل من العنصر البشري كأصول ملموسة يطلق عليها "عمال المعرفة"، كذلك العناصر اللاملموسة والمتجسدة في رأس المال الفكري والإنتاج المعرفي والمعلوماتية التي يطلق عليها بالعناصر الرئيسية لاقتصاد المعرفة.

كما وبالإشارة إلى تقرير مؤشر الاقتصاد الجديد للولايات المتحدة الأمريكية الصادر عن مؤسسة "كوفمان" عام 2007، بتعريفه على أنه الاقتصاد العالمي المنظم القائم على المعرفة، والذي تتمثل عوامل النجاح فيه في قدرة المنشأة على توظيف كل من المعرفة والتقنية والابتكار لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة ومرتفعة.

● **سمات اقتصاد المعرفة**

يتميز اقتصاد المعرفة بالعديد من الخصائص التي تجعله توجها مستحدثا بعيدا عن الاقتصاد التقليدي، نوردها في الآتي (عمر، الجاعوني، 2012):

1. المعرفة كمورد رئيسي تتشكل من خلالها الثروة والسلطة.
2. العالمية والدفع باتجاه التكامل الاقتصادي العالمي.
3. تبعثر الاحتكار وإتاحة المعرفة للجميع.
4. التنوع والابتعاد عن الإنتاج النمطي بكميات هائلة.
5. إتاحة الشراكات والابتعاد عن العقلية المركزية الضيقة.
6. القابلية للتطور بشكل مستمر، والعمل في إطار فرق متكاملة استنادا لذات المرحلة وللمراحل الأخرى كذلك.

- **أهمية الاقتصاد المعرفي**

لابد من الإشارة لكون قدرة البلد على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة يعتمد على مدى مواكبتها بسرعة لمستجدات الاقتصاد المعرفي بما يتلاءم مع قدراتها على التعلم والمشاركة بالابتكارات، وعلى ذلك نوجز الأهمية لاقتصادات المعرفة في الآتي (الهاشمي، العزاوي، 2007):

1. يرغم المؤسسات على التجدد والابتكار.
2. ينشر المعرفة ويوظفها.
3. يحقق التبادل الالكتروني.
4. يحقق نواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.
5. يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

- **مكونات اقتصاد المعرفة**

يتكون الاقتصاد المعرفي من أربعة مكونات رئيسية يمكن إيجازها كالآتي (Davies&Naumann, 1997):

1. عمليات المعرفة.
2. المعرفة بأنواعها.
3. الأصول البشرية واللاملموسة.
4. الخصائص والقواعد الجديدة.

يتضح لنا مما سبق أن هذا النظام قائم على أساس عدة مرتكزات نوردها كما يلي (الشمري، 2012):

1. ملكية المعرفة.
2. الأسواق المالية.
3. تدريب عمال المعرفة.

4. إرضاء المستهلك.

5. الحاجة إلى التعليم وظاهرة التوظيف.

6. مؤشرات تقييم الاقتصاد المعرفي.

● **قوانين اقتصاد المعرفة**

استنادا لهذه القوانين يمكن تفسير آليات عمل الاقتصاد المعرفي، تتمثل القوانين فيما يلي (عبد المنعم، قعلول، 2019):

- قانون مورو: والذي قام استنادا على تتبع السلوك التاريخي لشركات التقنية وسرعة معالجة نقل البيانات وأسعارها.
- قانون جيلدر: والذي قام استنادا على حدوث انخفاض معنوي في تكلفة تشغيل واستخدام شبكات الاتصالات كل عام.
- قانون ميتكالفي: والذي قام استنادا على تأثير الشبكة، فكلما زاد اتساع الشبكة تزداد قيمة الارتباط بها بشكل أساسي بينما تبقى التكلفة ثابتة لكل مستخدم.

● **المبحث الثاني: مؤشرات تقييم اقتصاد المعرفة**

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح المؤشرات إلا إنها لا تبدو معروفة على نحو واسع نسبة لقياس وتقييم توجه الدول نحو الاقتصاد المعرفي، فهي معلومات كمية أو نوعية يتم الحصول عليها استنادا لمنهجيات محددة تضمن مدى الصدق والثبات والموثوقية، بغرض إجراء المقارنات الزمانية والمكانية على نحو دوري، تتبع أهمية مؤشرات اقتصاد المعرفة في كونها مقاييس كمية أو نوعية تتجلى استخداماتها فيما يلي (عبد القادر، 2020):

● **المؤشرات النوعية**

أولا: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر هذه المؤشرات من أهم أسس تقييم اقتصادات المعرفة، وذلك من خلال مجموعة من العناصر المنبثقة عنها والمتمثلة في الآتي:

1. تجميع وتصنيف المعرفة.

2. الشبكات العنقودية الجغرافية.

3. تكلفة نقل البيانات.

ثانيا: مؤشرات التغير الصناعي والمهني

والتي تشتمل على مجموعة من العناصر المنبثقة عنها، والمتمثلة في الآتي:

1. المعرفة والمهارات والتعلم.

2. أعداد العمالة المكتبية.

ثالثا: مؤشرات العولمة

والتي تشتمل على مجموعة من العناصر المنبثقة عنها، والمتمثلة في الآتي:

1. إنتاج عالمي ومنافسة عالمية.

2. الاستراتيجية والموقع.

3. مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم.

رابعا: مؤشرات الحركية والتنافس

والتي تشتمل على مجموعة من العناصر المنبثقة عنها، والمتمثلة في الآتي:

1. المنظمات المرنة.

2. المنظمات المتعلمة.

3. الابتكار وشبكات المعرفة.

4. سرعة الوصول إلى السوق.

- **المؤشرات الكمية**

وهي المؤشرات التي تمكن من تقييم فعاليات الاقتصاد المعرفي في دولة معينة، أهمها:

أولا: مؤشر البحث والتطوير

وهي المؤشرات التي تركز على مدخلات عملية البحث والتطوير في الدولة:

1. الإنفاق الحكومي وإنفاق مختلف المؤسسات والمنظمات العاملة في الدولة على البحث والتطوير بشكل تفصيلي.
2. تقييم الأبحاث المنفق عليها.
3. المساهمات الخارجية في البحث والتطوير.
4. المنشورات وبراءات الاختراع الصادرة بشكل تفصيلي.

ثانيا: مؤشر التعليم

وهو الذي يعد من أهم مؤشرات التقييم لاقتصاد المعرفة في أي بلد، كونه المسبب الرئيسي لتقدم المجتمعات وظهور الاكتشافات، يمكن بيان مدخلات ومخرجات البحث العلمي استنادا للعديد من المؤشرات نوردها تباعا كما يلي:

1. عدد المتمدرسين بصفة عامة.
2. نسبة عدد الطلاب إلى الأساتذة.
3. نسبة الإنفاق على التعليم.
4. عدد المؤسسات التعليمية بشكل مفصل، وعدد الخريجين باختلاف تخصصاتهم.
5. نسبة الأمية في المجتمع.
6. متوسط عدد سنوات الدراسة.

ثالثا: مؤشر ميزان المدفوعات التكنولوجي.

رابعا: مؤشر الملكية الفكرية

والتي تشتمل على مجموعة من العناصر المنبثقة عنها، والمتمثلة في الآتي:

1. الحماية القانونية لأنظمة التقييم.

2. عدد المشاريع الحائزة على براءة اختراع.

3. تقييم المشروعات التي تحصلت على براءة الاختراع.

خامسا: مؤشر التجارة الدولية في التكنولوجيا العالية، يتم التقييم استنادا للقائمة المعدة من قبل الاتحاد الأوروبي.

سادسا: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

والتي تشتمل على مجموعة من العناصر المنبثقة عنها، والمتمثلة في الآتي:

1. عدد الخطوط الهاتفية الثابتة.

2. نسبة استخدام الهاتف المحمول.

3. نسبة الاشتراك في شبكة الانترنت.

4. نسبة مستخدمين شبكة الانترنت.

5. نسبة استخدام الحواسيب المحمولة.

سابعا: مؤشر الإنجاز التكنولوجي

- **صعوبات تقييم الاقتصاد المعرفي**

هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون بناء المؤشرات التي من شأنها أن تقيم الاقتصاد المعرفي من حيث مصداقية ودقة البيانات وموثوقيتها، كما أن هناك العديد من الصعوبات تتعلق بمنهجية حساب المؤشر، هذه الصعوبات يمكن تلخيصها في الآتي (مؤسسة آل مكتوم، 2015):

1. تأثر البيانات تبعا للوضع السياسي.

2. الإفصاح المغرر به.

3. صعوبة المقارنة استنادا لتفاوت التطبيق.

4. قضايا الملكية الفكرية والتي تحول دون وجود إفصاح حقيقي عن بعض المؤشرات.

■ الجانب التطبيقي للدراسة

● اختبار مؤشرات ركائز اقتصاد المعرفة على البيئة الليبية

يمكن تصنيف الاقتصادات العربية بالتقليدية لعدم وجود أي دولة عربية ضمن مجموعة أعلى 25 ٪ من دول العالم أي من بين الدول التي يبلغ اقتصاد المعرفة فيها 7.5 ٪، الأمر الذي يعنى به اتساع الفجوة المعرفية بين الدول العربية والدول المتقدمة نتيجة لغياب مكون ثقافة البحث والتطوير وضعف قدرات الخريجين بسبب ضعف التكوين العلمي وتخلف المناهج التعليمية عن مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي في معظم الدول العربية.

وحتى تستطيع البلدان العربية مواكبة التطورات والتحول نحو اقتصاد المعرفة يجب عليها التنويع في مصادر دخلها والتخلي عن الاعتماد على التمويل الريعي الناضب، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتوظيفه في تنمية القطاعات الحيوية بالدولة وتطوير البنى التحتية خاصة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا.

سنتناول أهم المؤشرات لركائز الاقتصاد المعرفي نسبة إلى الدولة الليبية، كما يلي:

● موارد إنفاق الدولة الليبية

إن سياسة الاقتصاد الريعي وغياب مفاهيم الاقتصاد الإنتاجي، جعل الدولة الليبية تعاني العديد من المشاكل الاقتصادية المتجذرة، حيث يمثل الإيراد الريعي المورد الرئيسي لتغطية الإنفاق العام للدولة الأمر الذي ترتب عليه العديد من الصعوبات والعراقيل التي حالت دون تنويع مصادر الدخل، فيما يلي استعراض لإيرادات الدولة الليبية استنادا عما ورد عن تقرير ديوان المحاسبة – 2020:

الشكل (3 – 1 إيرادات الدولة الليبية)

البيان	2018	2019	2020
الإيرادات النفطية	33476000	31395000	5306000
إيرادات سيادية أخرى	2435000	2383000	2140000
إيرادات الرسم على النقد الأجنبي	13252000	23640000	15242000

البيان	2018	2019	2020
إيرادات مرحلة خارج الترتيبات المالية	لا يوجد	2475000	2564000
الإجمالي	49164000	59893000	25253000

● (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2020، ص9)

من خلال الجدول (3 – 1) يتضح لنا أن هناك انخفاضاً مستمراً في جانب الإيرادات النفطية رغم كونها المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة باعتبار الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً قائم على الموارد الطبيعية والمتمثلة في الموارد النفطية دون غيرها، ولوجود العديد من العراقيل التي أدت إلى انخفاض الصادرات النفطية وتراجع مستمر في الإيرادات المتحققة عنها، قام المصرف المركزي باستحداث سياسة الرسم على النقد الأجنبي كمصدر تمويلي مؤقت لحين استقرار الوضع الاقتصادي، كذلك نجد أن هناك انخفاضاً مستمراً في جانب الإيرادات السيادية الأخرى لوجود العديد من العراقيل التشريعية والتطبيقية التي حالت دون رفع مستوى تغطية الإنفاق من خلالها.

2.1.3 تقييم لمؤشرات البطالة

مؤشر البطالة وهو الذي يشير بطبيعة الحال إلى عدد الأشخاص العاطلين كنسبة مئوية من القوة العاملة، استنادا لتقارير منظمة العمل الدولية ظهرت لنا مؤشرات البطالة كالآتي:

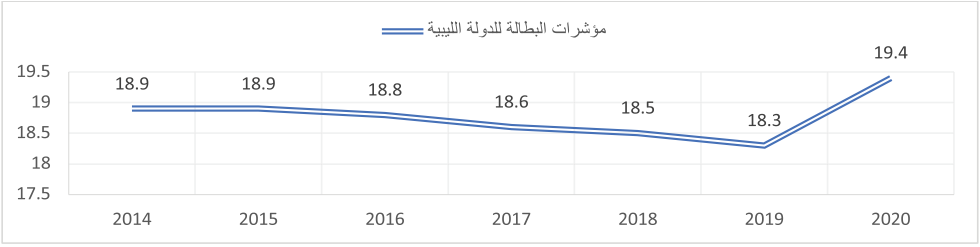

الشكل (3 - 2 مؤشرات البطالة للدولة الليبية)

إن حجم البطالة بالنسبة للدولة الليبية يعتبر كبيراً قياساً بدول الجوار، واستنادا

لكون المواطن الليبي يعتمد بشكل أساسي على الوظائف العامة في تلبية متطلباته في ظل توقف دوران العجلة الاقتصادية للدولة، حيث إن البطالة في سوق العمل الليبي ناجمة عن اختلال هيكلي في سياسات التعليم والتدريب بالدولة أدت إلى عدم موائمة احتياجات سوق العمل لما هو معروض، قياسا على ذلك استعرضت دراسة (أبو روينة، 2018) مؤشر البطالة لعام 2010، حيث بلغ 113458 باحثا، منهم 46561 من المؤهلين، بينما بلغ عدد الباحثين غير المؤهلين 66897 باحثاً.

●طبيعة الاقتصاد المعرفي القائم في ليبيا

نستعرض دليل المعرفة والاقتصاد المعرفي لدولة الليبية للفترتين 2000 – 2012

(الجدول3-3 مؤشرات الاقتصاد لمعرفي للدولة الليبية)

البيان	عام 2000	عام 2012
الترتيب	125	93
مؤشر اقتصاد المعرفة KEI	3.1	3.9
مؤشر المعرفة KI	2.9	4.1
مؤشر الحوافز الاقتصادية	2.1	1.5
مؤشر الابتكار	1.3	3.9
مؤشر التعليم	3.9	5.6
مؤشر التكنولوجيا	1.1	2.9

● المصدر: عبد الناصر الصغير، 2018، ص 653

من خلال الجدول (3-1) يتضح لنا أن الدولة الليبية جاءت متأخرة في الترتيب رغم تقدمها مقارنة بالسابق، حيث جاءت بالترتيب (93) من أصل (144) دولة خلال العام

2012، حققت الدولة الليبية مؤشر اقتصاد معرفي بلغ 3.9 وهو مرتفع مقارنة بما تم تحقيقه خلال العام 2000، يرجع هذا الارتفاع إلى تركيز الدولة على سياسة التعليم حيث نلحظ زيادة ملحوظة مقارنة بمؤشر التعليم لعام 2000، مع ارتفاع ملحوظ في مؤشر الابتكار والتكنولوجيا، وانخفاض في مؤشر الحوافز الاقتصادية والذي يرجع لكون الدولة الليبية لا تدعم مشاريع الخصخصة مستندة على القطاع العام، وهذا ما يفسر هذا الانخفاض وارتفاع المؤشر العام بشكل طفيف وغير ملحوظ رغم طول المدة، الأمر الذي يجعل الدولة الليبية متأخرة عربيا وعالميا.

وبالإشارة إلى دراسة (Klaus Schwab 2014)، حيال أداء ليبيا في المجموعات والمحاور الرئيسية للأداء العام 2009 – 2014، والتي قيمت الاقتصاد المعرفي للدولة الليبية استنادا لثلاثة مؤشرات رئيسية بداية بالترتيب العام خلال عام 2014 والذي بلغ فيه مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI 108) بعد ما كان (106) خلال العام 2013.

أما فيما يخص التصنيفات الرئيسية لمؤشرات التقييم استنادا لهذا التقرير فقد جاء تباعا كما يلي:

(الجدول 3-4 مؤشرات مجموعات الاقتصاد المعرفي عن عام 2014)

البيان	العام 2014
الترتيب العام KEI من أصل 144 دولة	108
مجموعة متطلبات البنية الأساسية	4.24
مجموعة محسنات الكفاءة	3.11
مجموعة عوامل الابتكار والتطوير	2.71

● **المصدر:** (أبو روينة، 2019، ص17)

بالنظر إلى معطيات نتائج التقرير السابق بالجدول (3-2)، نلاحظ أن الترتيب العام

للدولة الليبية في انخفاض مستمر مقارنة بالدول الأخرى التي تحاول اللحاق بركب التطور في مجال الاقتصاد المعرفي، كذلك هناك تراجع في مؤشرات كل من مجموعة متطلبات البنية الأساسية، ومجموعة محسنات الكفاءة، إضافة لوجود ارتفاع طفيف في مجموعة عوامل الابتكار والتطوير.

● **أوزان مؤشرات مراحل التطور الاقتصادي**

استنادا إلى التقرير السابق تم اعتماد أوزان لمراحل التطور، وهي خمس مراحل تصنف الدول من الأقل نمو إلى الأكثر نمو، كما هو مبين:

الجدول (3-5) أوزان مراحل التطور للاقتصاد المعرفي

	مراحل التطور				
	المرحلة1	المرحلة2	المرحلة الانتقالية	المرحلة الانتقالية	المرحلة 3
GDB لكل فرد	أقل من 2.000	2.999 -2.000	8.999 – 3.000	17.000 – 9.000	أكبر 17.000
البنية الأساسية	0.60	0.60 – 0.40	0.40	0.40 – 0.20	0.20
محسنات الكفاءة	0.35	0.50 – 0.35	0.50	0.50	0.50
الابتكار والتطوير	0.05	0.10 – 0.05	0.10	0.30 – 0.10	0.30

Source: Klaus Schwab (2013), the Global Competitiveness Report 2013 –2014, World Economic Forum.

وفقا لتصنيفات التقييم نجد أن الدولة الليبية حاليا في مرحلة الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الانتقالية الثانية وهي مرحلة الاقتصادات المعتمدة على عناصر الإنتاج

والكفاءة، عند مقارنة معطيات كل من الجدول (3-1) و (3-2) بمعطيات الجدول التقييمي (3-3) يظهر لي بأن الدولة الليبية تواجه صعوبات كبيرة متعلقة بعدم كفاءة أسواق السلع والعمل والمال والتي لم تتجاوز ال (3) نقاط من أصل 7 إلى جانب المستوى المتدني للاستعداد والتهيئة التكنولوجية والتي لم تتجاوز (2.4) من أصل 7 نقاط، إضافة إلى البنية الأساسية التي تصل إلى (4.24) من أصل 7 نقاط.

- **البرامج المؤسسية للدولة الليبية في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة**

تولي الدولة الليبية اهتماما في التحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك بإنشاء وتطوير العديد من المؤسسات التي تركز على المخرج البحثي والتعليمي والتكنولوجي، نوردها تباعا كما يلي (الصغير، 2018):

1. بوابة ليبيا الإلكترونية للمعلومات: تأسيسا على أهمية التحول نحو اقتصاد معرفي قائم على سد الفجوات الرقمية التي تحول دون نشر المعرفة والرقي بمستوى المجتمع الليبي نحو الاستجابة لمستجدات العصر، تم افتتاح بوابة ليبيا الرقمية عام 2015، الهدف من هذه البوابة هو توعية المواطنين والمؤسسات الوطنية بأهمية البيانات والمعلومات وكيفية استخدامها بشكل أمثل عن طريق برامج تأهيلية موجهة تدفع نحو تجاوز الفجوة الرقمية.
2. جائزة ليبيا للابتكار: وهي جائزة تمنح سنويا تهدف إلى تشجيع الطلبة على الابتكار والإبداع، وكتابة الأبحاث العلمية والنشر في الدوريات والمجلات، ودعم الاختراعات والمشاريع الريادية بصقلها واستغلالها بشكل أمثل ودعم وتعزيز كافة مجهودات المؤسسات التعليمية بما يلبي احتياجاتها، كل هذا بتنظيم وزارة التعليم العالي.
3. جائزة المبادرة ليبيا: وهي بتنظيم كل من المشروع الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، والهيئة الليبية للعلوم والتكنولوجيا، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني، تهدف هذه الجائزة إلى دعم

المشاريع الريادية والوصول بأفكار جديدة لمشاريع تنموية، باكتشاف المبدعين ودعمهم وتحفيز ذوي العلاقة.

4. مبادرة ليبيا الإلكترونية: وهي المبادرة التي أقيمت لأجل دعم التحول الرقمي، حيث استندت في مضمونها على ثلاثة مسارات رئيسية ومبادرات محورية: الحكومة المفتوحة، والحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، هذه المبادرات قائمة على توجهين استراتيجيين هما: رفع جودة المعيشة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وبناء الاقتصاد المعرفي وتطوير القيمة المضافة.

5. مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية: وهو مركز قائم بمهامه منذ عام 2006، يهدف هذا المركز إلى الإسهام الفعال والإبداعي من أجل التحسين والتطوير في قطاع التعليم العالي، والسعي بشكل متواصل لأن يكون أحد بيوت الخبرة ومن المراكز المعترف بها عالميا.

6. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي: وهو مؤسسة تتبع لمجلس الوزراء، تعنى بعدة مهام أهمها تنويع مصادر الدخل للدولة والتوجه نحو اقتصاد مستدام.

10. الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة: وهي مؤسسة تتبع لوزارة الاقتصاد، تعنى برسم مسار التحول نحو خصخصة القطاع العام، والشركات العامة المتعثرة بما يضمن حقوق استمراريتها وتماشيها مع الاقتصاد المعرفي ويضمن حقوق عمالها.

11. البرنامج الليبي للإدماج والتنمية: يعنى هذا البرنامج بإدماج العاطلين عن العمل في برامج تنموية تدعم اقتصاد الدولة.

● العوائق والتحديات

بالنظر إلى نتائج مؤشرات التقييم وفي سياق معطيات المشهد الليبي يمكن تجسيد أهم العوائق والتحديات التي تواجه انتقال الدولة الليبية نحو الاقتصاد المعرفي في الآتي:

1. انخفاض نسب الإنفاق على البحث والتطوير.

2. سيادة ثقافة الاستهلاك لتكنولوجيا المعلومات.

3. ضعف الابتكار والتطوير في المراكز البحثية ومؤسسات التعليم العالي.

4. الاعتماد على الموارد الناضبة الريعية كإيراد رئيسي يكاد أن يكون وحيداً للدولة.

5. غياب الإبداع والابتكار في استنباط مشروعات صغرى ومتوسطة.

6. غياب القطاع الخاص.

7. انعدام الاستقرار السياسي، والانقسامات المؤسسية طبقا للوضع السياسي السائد.

8. انعدام الاستقرار الأمني.

9. انخفاض إنتاجية الفرد داخل الدولة بسبب اعتماده على الأنظمة الحكومية السائدة.

10. تدني مستوى التنافسية بسبب استحواذ القطاع العام على النشاط الاقتصادي وغياب شفافية والمساءلة وقلة الانفتاح على العالم الخارجي.

11. سوء توزيع الدخل والثروة وغياب العدالة الاجتماعية بسبب تركز الثروة بيد فئة محدودة من المجتمع.

■ النتائج

1. إن الدولة الليبية سعت جاهدة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي من خلال التركيز على تنمية مجموعة البحث والتطوير، إلا إن مؤشر الاقتصاد المعرفي لازال في انخفاض مستمر نتيجة لإهمال مجموعة الحوافز الاقتصادية ناهيك عن انعدام الاستقرار السياسي والأمني والانقسام المؤسسي.

2. اتساع الفجوة المعرفية بين كل من الدول العربية والدولة الليبية بشكل خصوصي نتيجة لغياب ثقافة الإنتاج المعرفي والاعتماد على ثقافة الاستهلاك (استهلاك السلع والخدمات) بالدرجة الأولى.

3. دعم الدولة الليبية للعديد من البرامج المؤسسية سعيا إلى التحول المعرفي نحو الاقتصاد الجديد من خلال تعزيز ثقافة التكنولوجيا وتنمية ريادة الأعمال وتعزيز ثقافة البحث والتطوير في وضع السياسات العامة وتقييم القرارات الصادرة عن الحكومات المتعاقبة.

4. شح الدراسات التي تتناول قياس مؤشرات الاقتصاد المعرفي للدولة الليبية، ناهيك عن صعوبة استجلاب البيانات من المراكز البحثية والمؤسسية ذات العلاقة.

■ التوصيات

1. تنويع مصادر دخل الدولة وتهيئة المناخ الاستثماري في الطاقات المتجددة استنادا للموقع الاستراتيجي للدولة الليبية.

2. أظهرت النتائج تخلفا في مجال البنى التحتية الأساسية التمكينية، والأطر المؤسسية ذات العلاقة باقتصاد المعرفة، فيما سجلت كل من دول الجوار تونس ومصر معدلات قريبة من المتوسط، هذا وإن دل إنما يدل على إمكانية الوصول إلى مؤشرات نسبية عالية إن تم تقويم الأطر والبنى التحتية استنادا لنتائج التقييم التي تم التوصل إليها.

3. تقييم الفجوات المتحققة جراء غياب المكون الثقافي القائم على سياسة الإنتاج المعتمد على الاستهلاك والعمل على سدها من خلال برامج توعوية وسياسات مؤسسية تستهدف مواطن الخلل، كإدماج هذه الثقافة في المناهج التعليمية واستحداث قوانين وتشريعات تدعم مجموعة الحوافز الاقتصادية.

4. دعم مشاريع خصخصة القطاع العام والشركات المتعثرة وتهيئة المناخ الاستثماري أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5. التركيز على التنمية البشرية وخلق رأس مال بشري قائم على المعرفة بالتدريب والتطوير المستمر، وتخصيص جزء من الإنفاق العام على البحث والتطوير والابتكار.

6. توفير البنى التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتنمية القطاعات الحيوية بالدولة، والعمل بأسس تحليل البيانات الضخمة.

■ المراجع

1 – أبو الشامات، محمد أنس، (2012)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الأول.

2 – أبو روينة، حميدة ميلاد، (2018)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي: ليبيا أنموذجا، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس.

3 – أحمد، أبو بكر سلطان، (2018)، اقتصاد المعرفة للتنمية المستدامة: الفكر رأس المال والمعرفة أصول، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض: المملكة العربية السعودية.

4 – تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2020.

5 – الحمدان، حسام عيسى، (2009)، المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

6 – الشمري، محمد جبار طاهر، (2012)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي: مصر أنموذجا، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (02)، العدد (10).

7 – الصغير، عبد الناصر بشير عبد الله، (2018)، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (9)، العدد الأول.

8 – طعان، صادق علي، (2009)، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (04)، العدد (13).

9 – عبد القادر، علوبة حسن عبد الله، (2020)، مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد (04)، العدد (12)، جامعة النيلين: السودان.

10 – عبد المنعم، هبة، قعلول، سفيان، (2019)، اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد (51).

11 – الهاشمي، عبد الرحمن، العزاوي، فائزة محمد، (2007)، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر، عمان: الأردن.

12 – Klaus Schwab (2013), the Global Competitiveness Report 2013–2014, World Economic Forum.

13 – OECD, (2002), "Measuring the Information Economy.

14 – Davis, G. B. & Naumann, J. D. (1997), "Personal Productivity with Information Technology, McGraw-Hill Companies, New York.